مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (٦)

تنظيم الدولة الإسلامية بعد إعادة التمركز الأمريكي في شمال شرق سوريا: المخيمات، النساء، الأطفال، وتجديد القيادة

جان بيير كيلر، مركز جنيف للسياسة الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام ١٩٩٥، بعدد أعضاء قدره ٥١ دولة، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين الدبلوماسيين، الضباط العسكريين، موظفي الخدمة المدنية الدولية، موظفي المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام، والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، عودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحررون:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

لورين تشارلز، باحث مشارك

المؤلف

جان بيير كيلر

تركز الأبحاث التي يجريها جان بيير كيلر على الشبكات الإرهابية الأجنبية السويسرية وتمويل الإرهاب والتهديدات الإرهابية ذات الصلة. ويعمل كيلر حاليًا بوصفه محللًا في الفريق المعني بالتحليل المشترك للإرهاب، الذي يقدم تحليلات بشأن المظاهر العالمية للإرهاب إلى القطاعين العام والخاص على حد سواء، إلى جانب كونه أحد كبار المحللين لدى مركز جنيف للسياسات الأمنية. ويتمتع كيلر بما يربو على ٢٥ عامًا من الخبرات في مجال الأعمال المصرفية، كما أنه ضابط متقاعد في الجيش السويسري متخصص في الإغاثة في حالات الكوارث. وكان كيلر قد تلقى تدريب المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة. وهو يحمل رسالة الماجستير في الأمن العالمي وتسوية النزاعات من جامعة جنيف.

الأفكار المعبر عنها تخص المؤلف وحده ولا تخص الناشر.

نُشرت في مايو/أيار ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

المقدمة

منذ سقوط بلدة الباغوز في شمال شرق سوريا في مارس/آذار ٢٠١٩، سُجن آلاف من النساء والأطفال ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية السابقين في المخيمات أو السجون. وعقب العملية العسكرية التركية التي جرت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، تدهورت الأوضاع الأمنية، ما نجم عنه وجود عدد أقل من الحراس فضلًا عن قدر أكبر من عدم الاستقرار والضعف الذي يعتري جميع أولئك المسجونين. وتردي الظروف المعيشية وعدم كفاية الرعاية الطبية وانعدام فرص الحصول على التعليم جميعها عوامل تعرض مستقبل الأطفال المسجونين في المخيمات للخطر. وعلاوة على ذلك، يبقى تأثير المهاجرات قائما بوصفهن وسيلة لنشر الدعاية داخل المخيمات وخارجها.

أوضاع سجناء تنظيم الدولة الإسلامية وذويهم في شمال شرق سوريا

رغم وجود عدد كبير من التقارير، لا يمكن الجزم بالعدد الحقيقي للأشخاص الذين تحتجزهم قوات سوريا الديمقراطية في شمال شرق سوريا. وقوات سوريا الديمقراطية هي قوة تضم تحت مظلتها أكراد وعرب بقيادة وحدات حماية الشعب الكردية. و من المقدر أن تكون قوات سوريا الديمقراطية قد اعتقلت ١٣,٥٠٠ من النساء والأطفال الأجانب، محتجزين في ثلاثة مخيمات مؤقتة في شمال شرق سوريا (هي: مخيمات الهول والروج وعين عيسى). وأزواجهن وغيرهم من المقاتلين الأجانب الذكور،[1] الذين يبلغ عددهم حوالي ٢٠٠٠، محتجزون في شبكة سجون منفصلة. ورغم عدم وجود قائمة رسمية للسجون، فقد جرى تحديد اثنين منها على الأقل بوضوح بحسبانها مراكز احتجاز للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. أحدهما هو سجن المالكية، بالقرب من مدينة ديريك، والذي يضم ما لا يقل عن عشرين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الأوروبيين. والسجن الآخر هو سجن غويران في محافظة الحسكة، الذي يُحتجز فيه حوالي ٤٠٠٠ مقاتل سوري وعراقي مع ما يصل إلى ١٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب (الشكل ١).

ثمة تقارير متضاربة بشأن مصير سجن المالكية بعد الهجوم العسكري التركي الذي وقع في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩. وفي بداية الهجوم العسكري التركي، ذكرت مصادر كردية تابعة لقوات الأسايش أن السجناء الأوروبيين ما زالوا محتجزين في سجن المالكية. وبعد وفاة زعيم تنظيم الدولة الإسلامية، أبو بكر البغدادي، أفادت مصادر تابعة لقوات الأسايش أنه يجري تنظيم عمليات نقل معتقلي سجن المالكية، وفي نهاية المطاف، سينقلون جميعًا إلى سجن غويران.

[1] يُشار إلى المقاتلين الأجانب في هذه الورقة بالمقاتلين غير العراقيين وغير السوريين.

الشكل ١: مخيمات سجناء تنظيم الدولة الإسلامية وذويهم في شمال شرق سوريا

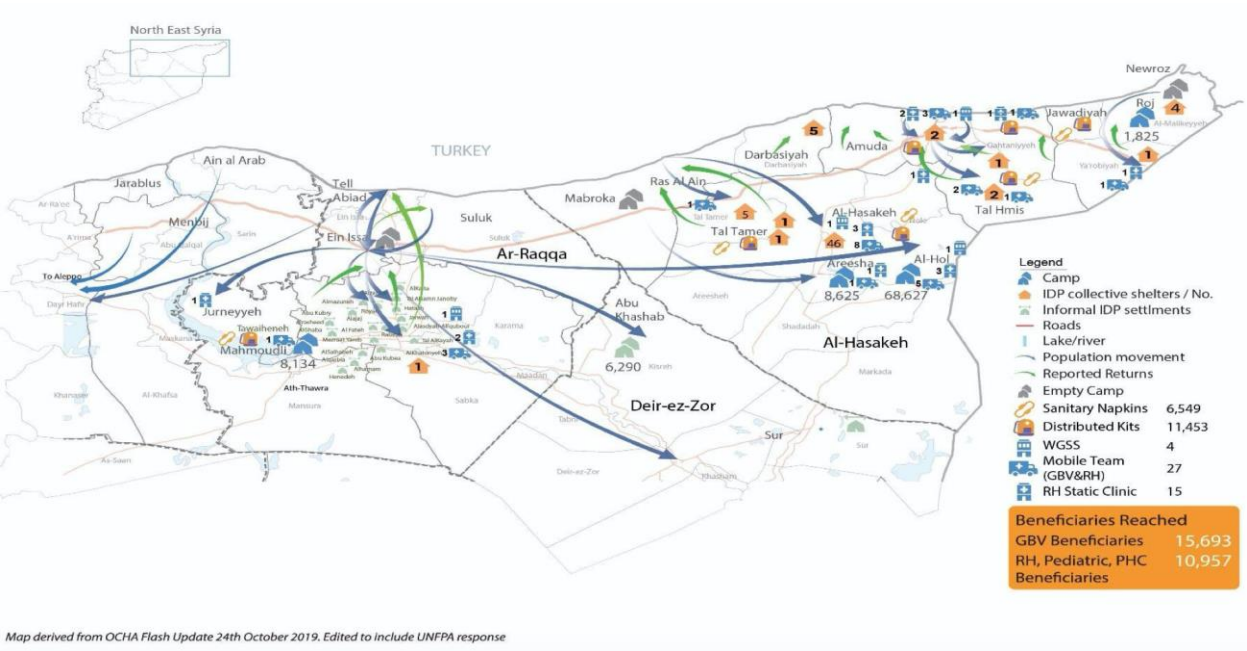

منذ بداية العمليات العسكرية التركية الأخيرة، ادعت قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب مرارًا وتكرارًا أن حراسة المخيمات والسجون لا تمثل أولوية، وأنها في حقيقة الأمر لم تستخدم سوى موارد قليلة جدًا للسيطرة عليها. وتشير التقديرات إلى نشر ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ جندي من قوات سوريا الديمقراطية لتأمين هذه المخيمات والسجون. تتمثل مهمتهم في حراسة مخيم الهول والسيطرة عليه وحراسة ٧٠,٠٠٠ لاجئ ومعتقل. وقد أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وجهات فاعلة إنسانية أخرى أن عدد سكان مخيم الهول بلغ ٦٨,٧٤٤ شخصًا،[2] بينهم ١٩,٠٣٠ أسرة.[3] ويمثل هذا العدد زيادة طفيفة في عدد سكان المخيم منذ بدء العمليات العسكرية التركية في شمال شرق سوريا. ويُقدر أن ٩٤% من سكان المخيم هم من النساء والأطفال، فضلًا عما يصل إلى ٢٠,٠٠٠ شخصًا دون سن الخامسة.[4] كما أن هناك ١١,٠٠٠ من النساء والأطفال الأجانب من ٦٢ دولة. ومن بين الأجانب المحتجزين، هناك ٧٠٠٠ طفل، ٦٥% منهم دون سن الثانية عشرة و ٢٥% دون سن الخامسة. ويقدر أيضًا وجود ٣٥٠٠ طفل ليس لديهم وثائق ميلاد وبالتالي لا يحملون جنسية رسمية.

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، وصل حوالي ٢٢٠ شخصًا إلى المخيم، بينهم ٤١ أسرة نُقلت من مخيم المحمودلي جنوب مدينة عين عيسى. ومنذ بداية يونيو/حزيران ٢٠١٩، غادر المخيم حوالي ٢٩٩٠ شخصًا، بينهم أكثر من ١٤٤٠ سوريًا و١٤٥٠ من النساء والأطفال الأجانب. وفي ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، أعلنت المملكة المتحدة اتخاذ ترتيبات لتسهيل إعادة العديد من الأطفال الأيتام البريطانيين إلى وطنهم. بالإضافة إلى ذلك، في الثاني من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، أُعيد طفلين نمساويين إلى وطنهما. وفي أوائل

[2] ٤٥% (٣٠,٨٩٧) عراقيًا؛ ٤٠% (٢٧,٨١٣) سوريًا؛ ١٥% (١٠,٠٢٩) من رعايا بلدان أخرى.

[3] البيانات المتوفرة حتى ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩.

[4] ليس ثمة يقين بشأن الأطفال المحتجزين في مخيم الهول. بيد أنه بإمكاننا افتراض أن الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال جرت تنشئتهم على أيدولوجية تنظيم الدولة الإسلامية (بما في ذلك تلقيهم تدريبًا عسكريًا) مع ما يطلق عليهم "أشبال الخلافة".

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، أُعيد أيضًا طفل ألباني وطفل دنماركي إلى وطنيهما. واستمر الإبلاغ عن حالات مغادرة غير منتظمة من مخيم الهول إذ دخل ٤٥ عراقيًا (٢٥ امرأة و٢٠ طفلًا) إلى العراق في ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، على ما يبدو عن طريق معبر غير رسمي بالقرب من نقطة ربيعة الحدودية.

أثر الانسحاب الأمريكي والعمليات التركية

زادت قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على إعادة التنظيم عقب قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من سوريا. ويمكن أن توفر الفوضى التي تلت ذلك الفرصة للتنظيم لإعادة تشكيل تنظيمه وإعادة تزويده بالمجندين الجدد والأموال، وكذلك لتوسيع شبكاته في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ومع تركيز الكرد على بقائهم، تخصص كل من قوات سوريا الديمقراطية وقوات حماية الشعب موارد أقل لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية. والكرد مطالبون بالتحرك إلى خط الجبهة حتى يتسنى لهم الدفاع عن مواقعهم ضد القوات التركية والميليشيات المدعومة من تركيا. وهذا يعني أنهم يفتقرون إلى القدرة على حراسة المخيمات، مما يجعل السجون ومخيمات الاعتقال أكثر عرضة للخطر. وقد يترتب على هذا الأمر آثار محتملة على الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك تخفيض كبير في إجراءات مكافحة الإرهاب المتخذة ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وقد دعا أبو بكر البغدادي، في بيانه الأخير قبل قتله، جميع مؤيدي تنظيم الدولة الإسلامية لبدء حملة جديدة هي "هدم الأسوار". وقد أيد الحملة أبو إبراهيم الهاشمي القرشي، القائد الجديد للجماعة، مما أسفر عن شن غارات على معسكرات المحتجزين وعن عمليات فرار من السجون. وأسفر قصف الجيش التركي لمخيم عين عيسى إلى "فرار" أكثر من ٧٠٠ شخص لهم صلات بتنظيم الدولة الإسلامية. كما أفادت قوات سوريا الديمقراطية بفرار العديد من المقاتلين من القامشلي بعد تعرضها للقصف من جانب تركيا. وثمة شائعات مفادها أن العديد من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية البارزين من أوروبا كانوا من بين الأشخاص الفارين، مما يزيد من مخاوف احتمال عودتهم إلى بلدانهم الأصلية للتخطيط لهجمات مستقبلية. وصدرت إنذارات مماثلة من دول شرق آسيا وكذلك من الحكومة العراقية.

الأوضاع في السجون

الأوضاع الصحية في المخيمات سيئة وتدهورت تدهورًا كبيرًا بعد سقوط آخر ما تبقى من تنظيم الدولة الإسلامية. ولا يوجد ما يكفي من الموارد لإطعام الأطفال ورعايتهم بصورة ملائمة، لا سيما انعدام الرعاية الطبية المتخصصة. وقد تفاقم الوضع جراء التوغل التركي، الأمر الذي دفع بعض الفرق الطبية إلى تعليق خدماتها. وسوء التغذية والأمراض مثل الكوليرا وعدوى الجهاز التنفسي والالتهاب الرئوي والإصابة بالإسهال متفشية على نطاق واسع، مما يسفر عنه وفاة العديد من الأطفال.

إضافة إلى ما تقدم، تأثرت خدمات التعليم؛ إذ لم يتلق الآلاف من الأطفال التعليم المناسب (١١,٠٠٠ طفل وفقًا للأمم المتحدة)، وأُفيد بأن كثيرين منهم أميون. ونظرًا إلى أن بعض النساء الأجنبيات ظللن على ولائهن لتنظيم الدولة الإسلامية ولعبن دور المعلمات، فمن المحتمل أن يتعلم الأطفال أيديولوجية التنظيم. ونظرًا إلى عدم وجود ملاعب، فإن الأطفال لديهم فرص قليلة للعب. وبدلًا عن ذلك، يُشجع الأطفال على عمل مسدسات لعب، بالإضافة إلى لعبة الغنيمة التقليدية على غرار تنظيم الدولة الإسلامية، وبالتالي تعزيز دورة العنف. ولا تتوفر خدمات نفسية للأطفال الذين تعرضوا لجميع أنواع العنف، كما لا توجد برامج تهدف لنبذ التطرف للذين تعلموا في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية.

"المهاجرات" وقنوات الاتصال العملياتي الجديدة

لعدة شهور لوحظ تعاظم الروابط بين زوجات المقاتلين المشاركين في المجتمع. وقد وفر تحليل جلسات استخلاص المعلومات من إحدى المهاجرات السويسريات ومراجعة العديد من المقابلات التي أجريت مع ثلاث

مقاتلات أجنبيات أخريات في المخيم فهمًا أوضح لدورهن داخل مجتمع المهاجرات في المخيمات ويوضح مدى تعقيد العملية.

فقد كشفت المقابلات التي أجريت مع أربع مهاجرات أنهن لعبن دورًا محوريًا في رحيل ذويهن إلى سوريا. ومثلت النساء الأربع القوة الدافعة وراء قرار الانضمام إلى الخلافة. فقد كان لهن اليد الطولى في تشكيل حياة أزواجهن الوظيفية، وبالتالي وافقن على اقترح أقرانهن بالانضمام إلى جهاز خدمة الأمن التابع لتنظيم الدولة الإسلامية. وساعدت هؤلاء النساء في تسهيل التطور الديني لأزواجهن، ودعمن - إن لم نقل شجعن – أزواجهن عندما نأوا بأنفسهم عن "التيار الرئيسي" في تنظيم الدولة الإسلامية للانضمام إلى صفوف "الحازميون"، ما يسمى بخط "المتشددين" الذين تبنوا نهجًا راديكاليًا بصورة أكبر لدينهم. وباستثناء المهاجرة السويسرية أُلقي القبض على جميع الأخريات في ضواحي الباغوز ووضعن في مخيمي الروج والهول. وكان قرار "إرسال زوجاتهم أولًا" ثمرة خطة مدروسة بعناية. فالهدف الأول كان الحفاظ على أسرهم. والثاني هو السماح للإناث بإعادة تهيئة استمرارية عمل المجتمع وإعادة تنشيطه .

حصلت النساء الأربع على هواتف ذكية، رغم أن الهواتف الذكية ممنوعة رسميًا بالنسبة إلى عائلات مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية.[5] وسرعان ما أنشئت النساء شبكة اتصال "علنية"، مما أتاح لهن التواصل مع عائلاتهن والصحفيين. كما قاموا بإنشاء شبكات اتصال "سرية" لتبادل المعلومات والتعليمات والأوامر مع شبكات الدعم الخاصة بأزواجهن المحتجزين.

ظهرت خلال صيف عام ٢٠١٩ ثلاث قنوات جديدة على تطبيق المراسلة تيليجرام (Telegram)؛ القناة الأولى باسم (KAVEL)، مكتوبة باللغة العربية، والثانية باسم (KAFEL)، وهي قناة ناطقة باللغة الإنجليزية، والثالثة باسم (KAVEL)، وهي قناة ناطقة باللغة الفرنسية. وكانت جماعة المهاجرات نشطة في قناة KAVEL الناطقة بالفرنسية وقناة KAFEL الناطقة بالعربية. وأنشئت القناتان KAVEL وKAFEL (هيكليًا) بمستويين من مستويات إمكانية الوصول. كان يمكن الوصول إلى المستوى الأول من قبل معظم المستخدمين وكان الغرض الرئيسي منه هو إبلاغ الرسائل العامة/الدعاية، ودعوات الحصول على الأموال، و"الأدلة" التي تجمعها المهاجرات ضد قوات سوريا الديمقراطية. بينما كان المستوى الثاني عبارة عن محادثة خاصة/سرية سمحت بالتبادل العملياتي بين المهاجرات وشبكات الدعم/اللوجيستيات لأزواجهن المحتجزين. وبحلول نهاية سبتمبر/أيلول ٢٠١٩، أُغلقت جميع قنوات KAVEL/KAFEL "العامة" ولم يبق سوى القنوات "الخاصة". وبعد الإجراء الذي اتخذته يوروبول/وكالات إنفاذ القانون الأوروبية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، فقدت جميع آثار القنوات الخاصة. ووصلت المهاجرات إلى مستويات أعمق من السرية وبدأن في استخدام غرف الدردشة السرية على تطبيق تيليجرام للتواصل مع شبكات الدعم/اللوجستيات الخاصة بتنظيم الدولة الإسلامية على الصعيدين المحلي (سوريا والعراق) والدولي على حد سواء.

قضايا يجب مراعاتها بالنسبة إلى سجناء تنظيم الدولة الإسلامية وذويهم

إعادة الأطفال إلى أوطانهم أمر ضروري: مع تطور الوضع في شمال شرق سوريا، ينبغي للبلدان، مثل فرنسا وألمانيا، التي يوجد مواطنيها في المخيمات، إعادة أكبر عدد مناسب منهم إلى أوطانهم. وينبغي لتلك البلدان إيلاء الأولوية لإعادة الأطفال إلى أوطانهم، سواء الأيتام أو القاصرين حتى لو كانوا مرتبطين بأمهات ينتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية قد يشكلن مصدر قلق أمني. ويبدو أن إحجام بعض الدول عن المشاركة في إعادة الأطفال إلى أوطانهم كان مدفوعًا بمخاوف أمنية. من بين هذه المخاوف عدم اليقين فيما يتعلق بقدرة الدولة على إجراء تقييمات كافية للمخاطر أو تقديم المساعدة المناسبة لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل عند عودة الأطفال. وقد أسفرت بعض الرؤى - بما في ذلك فصل الأطفال عن والديهم للعودة إلى الوطن - عن تحديات

[5] أثبتت الأدلة التي جرى جمعها أن هذا البيان غير صحيح؛ ثمة مقابلة مصورة لمهاجرة سويسرية تظهر فيها ابنتها وهي تلعب بهاتف والدتها.

قانونية محلية وإعراب منظمات المجتمع المدني عن قلقها، إذا شددت هذه المنظمات على التزامات الدول بموجب القانون الدولي (بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي للاجئين)، لا سيما المادة ٣ والمادة ٩ من اتفاقية حقوق الطفل.

فساد قوات سوريا الديمقراطية يمثل ا تهديداً: نتيجة للزيادة السريعة في عدد أعضاء قوات سوريا الديمقراطية، ثمة زيادة في مستويات الفساد، لا سيما الرشوة، لتسهيل إطلاق سراح السجناء. ومن المرجح أن تواجه قوات سوريا الديمقراطية تحديات أمنية مستقبلية وتحديات طويلة الأمد بشأن السيطرة على منطقة جغرافية موحدة خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية.

التهديد الذي تشكله نساء تنظيم الدولة الإسلامية حقيقي: انضمت النساء إلى تنظيم تنظيم الدولة الإسلامية لعدة أسباب وأدت أدوارًا مختلفة خلال فترة وجودهن مع الجماعة. وقد يكون بعضهن متورطًا في أعمال العنف، ولعب البعض الآخر أدوارًا مهمة غير قتالية مثل الاضطلاع بدور منفذات المعايير الجنسانية لتنظيم الدولة الإسلامية، والقائمات على التجنيد والدعاية، والأهم من ذلك، بوصفهن أمهات للجيل القادم من المؤيدين. وفي كثير من الحالات، يكون التمييز بين الضحايا والجناة غير ثنائي، وتكون درجة وكالة المرأة غير واضحة، وبالتالي المسؤولية الجنائية، وتبقى أدوارهن ودوافعهن غير مفهومة بصورة جيدة.

ثمة حاجة لإجراء تقييم شامل للمخاطر: هناك عدم يقين بشأن تقييم المخاطر بصورة ملائمة وعمليات الفرز الخاصة بالنساء؛ والتحديات التي تواجه عمليات التحقيق والملاحقة القضائية المرتبطة بالصعوبات الشديدة في الحصول على أدلة كافية ومقبولة على اقتراف جريمة؛ ومحدودية فهم أفضل الممارسات والأساليب الأكثر فعالية لإعادة تأهيل وإعادة إدماج النساء.

الخلاصة:

وختامًا، لم تنته المعركة ضد تنظيم تنظيم الدولة الإسلامية بعد سقوط الباغوز. إنما عادت الجماعة إلى الظهور مجددًا، هذه المرة في ثوب منظمة إرهابية ومجموعة من عناصر حرب العصابات. وبما أن هذا التهديد من المرجح أن يظل قائمًا، فإن مسألة النساء والأطفال ستحتاج إلى معالجة بطريقة شاملة ومتسقة، تشمل تعاون جميع الجهات الفاعلة الدولية.